

## أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

د. عماد سليمان \*

د. مريم حمود \*\*

رشا منصور \*\*\*

(تاريخ الإيداع ٢٠٢٦ / ٢ / ٢٥ - تاريخ النشر ٢٠٢٦ / ٤ / ٢٣)

### □ ملخص □

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي. ولتحقيق أهداف البحث تم إجراء دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. تألفت العينة من أحد عشر مصرفاً حيث تم استبعاد المصارف الإسلامية من العينة نظراً لعدم توفر البيانات اللازمة لحساب نسبة السيولة. جمعت البيانات من التقارير المالية السنوية من موقع سوق دمشق للأوراق المالية من عام 2013 إلى عام 2023. وتم قياس المتغير التابع باستخدام معدل العائد على الأصول، وقياس مخاطر الائتمان باستخدام نسبة مخصصات خسائر القروض، وقياس مخاطر السيولة باستخدام نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.

استخدم الباحث المنهج الكمي التحليلي، وتم تطبيق نماذج انحدار البيانات الزمنية المقطعية Panel Data بالاعتماد على نموذج PMG/ARDL في البرنامج الإحصائي Eviews 13، وتوصل البحث إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي ويكون هذا الأثر سلبياً في الأجل الطويل، وتوصل إلى وجود أثر سلبى ومعنوي لمخاطر السيولة في الأداء المالي في الأجل القصير، ووجود أثر إيجابي ومعنوي لمخاطر الائتمان في الأداء المالي في الأجل القصير.

**الكلمات المفتاحية:** الأداء المالي، مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة.

\*أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية

\*\* مدرسة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية

\*\*\* طالبة دراسات عليا (دكتوراه) قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية

## The impact of credit risk and liquidity risk on financial performance: An empirical study on banks listed in Damascus Securities Exchange

DR. Emad Solieman\*

DR. Mariam Hammoud\*\*

Rasha Mansour\*\*\*

(Received 25/2/2026.Accepted 23/4/2026)

### □ABSTRACT □

This research aimed to study the impact of credit risk and liquidity risk on financial performance. To achieve this objective, an empirical study was conducted on banks listed in Damascus Securities Exchange. The sample consisted of eleven banks, excluding Islamic banks due to the lack of data necessary for calculating liquidity ratio. Data were collected from the annual financial reports of Damascus Securities Exchange website from 2013 to 2023. The dependent variable was measured using return on assets, credit risk using loan loss provision ratio, and liquidity risk using ratio of total loans to total deposits.

The researcher used the quantitative analytical method, and Panel Data regression models were applied based on the PMG/ARDL model in the Eviews 13 statistical program. The research concluded that there is a significant effect of both credit risk and liquidity risk on financial performance, and this effect is negative in the long term. It also concluded that there is a significant negative effect of liquidity risk on financial performance in the short term, and that there is a significant positive effect of credit risk on financial performance in the short term.

**Key words:** Financial performance, Credit risk, Liquidity risk.

---

\* Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Tartous, Tartous, Syria

\*\* Lecture, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Tartous, Tartous, Syria

\*\*\*Postgraduate Student (Doctoral), Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Tartous, Tartous, Syria

**المقدمة:**

تعدّ المصارف أحد الدعامات الرئيسة لاقتصاد الدولة ولها دور فعّال في تسهيل المعاملات المالية والاقتصادية، إذ تقوم بقبول الودائع وتقدّم التسهيلات والائتمان لكافة القطاعات في الدولة. ونظراً لأهميّة العمل المصرفي وحساسيته العالية للمخاطر أصبحت المراجعة المستمرة لأداء المصارف مسألة مهمّة وملحة، إذ يعدّ الأداء المالي مقياساً مهماً لمدى جودة استخدام المصرف لأصوله وقدرته على توليد الإيرادات منها، كما يساعده على الاستمرار في العمل ويجنّبه الكثير من المخاطر التي يمكن أن يمتد أثرها ليشمل الاقتصاد ككل. وتعد مؤشرات الربحية من المؤشرات المالية الرئيسة لتقييم أداء المصارف ومن هذه المؤشرات معدّل العائد على الأصول ومعدّل العائد على حقوق الملكية.

تتعرّض المصارف أثناء قيامها بعملها للعديد من المخاطر، نتيجة التحديات المختلفة التي تواجهها. وتعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تهدّد الاستدامة التشغيلية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي، وقد عرفت لجنة بازل (2000) بأنّها: " عدم قدرة المدين أو الطرف المقابل على الوفاء بالتزام محدد مسبقاً وفقاً للشروط المتفق عليها" (BIS, 2000, P5). فقد تكون مخاطر الائتمان ناتجة عن عوامل متعلّقة بالمقترض أو بالمصرف نفسه أو ناتجة عن عوامل البيئة الخارجيّة، وتؤثّر على عمل المصرف وتعرّضه للخطر بشكل كبير. فالمصرف الذي يعاني من مخاطر ائتمانية عالية لديه مخاطر إفلاس عالية تعرّض المودعين للخطر الذي يمكن أن يؤدي بسهولة إلى إفلاس المصرف. كما تبرز مخاطر السيولة كأحد أهم المخاطر التي تؤثر على نشاط المصارف، نظراً لارتباطها المباشر بقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند استحقاقها دون التعرّض لخسائر كبيرة أو الاضطرار إلى تصفية أصوله بأسعار متدنّية. فتنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم التوافق بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات أو بسبب السحب المفاجئ للودائع أو ضعف القدرة على تسييل الأصول في الأسواق الماليّة، ويمكن أن ينتج عن ضعف إدارة مخاطر السيولة تهديداً ليس فقط على مستوى المصرف الفردي، بل على استقرار القطاع المصرفي ككل، كما أظهرت الأزمة المالية العالميّة.

وقد أولت الهيئات الرقابية الدولية (لجنة بازل للرقابة المصرفية) اهتماماً متزايداً بمخاطر الائتمان والسيولة من خلال وضع أطر تنظيمية ونسب رقابية تهدف إلى تعزيز قدرة المصارف على امتصاص الصدمات، وأصبحت دراسة أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي من المواضيع البحثية الهامة.

بناءً على ما سبق أتى هذا البحث لدراسة أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

**مشكلة الدراسة**

يعدّ تعظيم الأرباح الهدف الرئيس الذي تسعى إليه جميع الشركات ومنها المصارف التجارية، وذلك من خلال زيادة إيراداتها إلى أقصى حد أو تخفيض تكاليفها إلى أدنى حد ممكن، حيث يساعده ذلك على حماية حقوق المودعين والمساهمين والمقرضين ويساعد مديري المصارف على ضمان استمرار المصارف في العمل دون الوقوع في مخاطر الإفلاس (السوق، 2017). وتتعرّض المصارف أثناء قيامها بعملها للعديد من المخاطر من أهمّها مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وإنّ قدرة المصارف على إدارة مخاطر الائتمان لا يدعم استدامة ربحيتها وعملياتها فحسب، بل تساهم كذلك في الاستقرار الاقتصادي والتخصيص الفعّال لرأس المال داخل الاقتصاد (Ekinci and Poyraz, 2019)، كما تؤدي إدارة السيولة بكفاءة إلى تمكين المصارف من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها دون

التعرض إلى ضغوط تمويلية وبالتالي تقليل احتمالات التعثر المالي والأزمات المصرفية وبذلك تساهم في تحسين ربحية المصرف والأداء المالي.

يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساولين الرئيسيين التاليين:

1- هل تؤثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2- هل تؤثر مخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

### أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث فيما يلي:

**الأهمية العلمية:** أتى هذا البحث استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت أثر كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي، ويشكل إضافة للدراسات السابقة التي تمت في البيئة السورية من خلال دراسة هذين المتغيرين في نموذج واحد بدلاً من دراسة كل متغير في بحث منفصل ومقارنة نتائج هذا البحث مع نتائج تلك الدراسات لمعرفة إذا اختلفت النتائج أم تطابقت. فيحاول هذا البحث اختبار الفرضيات على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها القطاع المصرفي السوري.

**الأهمية العملية:** من المحتمل أن تساهم نتائج هذا البحث في مساعدة المالكين على معرفة قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها واستمرارها في العمل دون التعرض لمخاطر الإفلاس، كما تساعد في تحسين ممارسات المخاطر وحماية حقوق المودعين، كذلك يمكن أن تزود المشرفين على المصارف بمزيد من الأدلة حول تأثير مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي وفيما إذا كان من المهم إلغاء التنظيم أو فرض المزيد من التنظيمات، كما قد توفر نتائج هذه الدراسة توجيهات للمستثمرين ولإدارة المصارف لاتخاذ قرارات استراتيجية في تقييم المخاطر، من أجل تحسين الربحية والقدرة التنافسية في القطاع المصرفي.

### أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- دراسة أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- دراسة أثر مخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- معرفة مستوى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في المصارف عينة الدراسة.

### منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الكمي التحليلي، وتم تطبيق نماذج انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة - PMG/ ARDL Pooled Mean Group/ AR Distributed Lag Models باستخدام برنامج Eviews 13، إذ تم التأكد من الارتباط المقطعي في المتغير، وإجراء اختبار جذر الوحدة وتبين أن متغير مخاطر الائتمان غير مستقر في المستوى، لذلك هذا النموذج هو الأفضل في هذه الحالة، وتم جمع البيانات من التقارير السنوية للمصارف المدروسة من عام 2013 حتى عام 2023.

## مجتمع وعينة البحث

تمثّل مجتمع الدراسة بجميع المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها أربعة عشر مصرفاً وهي (البنك العربي - سورية، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن - سورية، بنك البركة - سورية، بنك الشام، بنك الشرق، بنك بيبيلوس سورية، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك سورية والخليج، بنك سورية والمهجر، بنك شهبأ (عودة - سورية)، بنك قطر الوطني - سورية، فرنسبنك - سورية). وتمّ استبعاد المصارف الإسلامية من العينة بسبب الحاجة إلى مبلغ القروض لحساب نسبة السيولة وعدم توفّره في هذه المصارف وبذلك تكوّنت عينة الدراسة من أحد عشر مصرفاً.

## متغيرات البحث

**المتغير التابع:** الأداء المالي: تم قياسه باستخدام معدّل العائد على الأصول (ROA) ويعطى بالعلاقة (Saleh & Afifa, 2020):

$$ROA = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الأصول}$$

**المتغيرات المستقلة:** مخاطر الائتمان: تم قياسها من خلال نسبة مخصصات خسائر القروض (LLP)، تعطي بالعلاقة: (Gizaw et al, 2015)

$$LLP = \text{مخصصات خسائر القروض} / \text{إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض}$$

مخاطر السيولة: تم قياسها من خلال نسبة السيولة (LIQ) وتحسب بالعلاقة: (Riyadi et al, 2024)

$$LIQ = \text{إجمالي القروض} / \text{إجمالي الودائع}$$

## فرضيات البحث

١. لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
٢. لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

## الدراسات السابقة:

-دراسة (شقفة، نقار، خلف، 2020) بعنوان:

أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2017. وتألّفت عينة الدراسة من أحد عشر مصرفاً، وتمّ قياس المتغير التابع باستخدام معدّل العائد على الأصول ومعدّل العائد على حقوق الملكية، وقياس المتغير المستقل باستخدام نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض.

باستخدام أسلوب الانحدار البسيط أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي لمخاطر الائتمان في العائد على الأصول، وعدم وجود أثر معنوي لمخاطر الائتمان في العائد على حقوق الملكية.

-دراسة (زاهر، خلف، نقار، 2020) بعنوان:

أثر مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية خلال الفترة من 2008-2018 لعينة مكونة من أحد عشر مصرفاً، وتعد بيانات هذا البحث بيانات سنوية. تمّ قياس المتغير المستقل باستخدام نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع، نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع. وقياس المتغير التابع باستخدام معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ونسبة الرفع المالي.

باستخدام نماذج Panel Data لاختبار العلاقة باستخدام برنامج Eviews 10، بيّنت الدراسة وجود أثر سلبي لمؤشرات المتغير المستقل في معدل العائد على حقوق الملكية. وأظهرت أثر إيجابي لمؤشرات المتغير المستقل في معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لمخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي.

- دراسة (مرزوق، المسيري، مراد، 2020) بعنوان:

تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019. ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق الدراسة على كافة المصارف المصرية والسعودية، وتكوّنت عينة الدراسة من تسعة مصارف مصرية واثنى عشر مصرفاً مدرجاً في البورصة السعودية. وتمّ قياس الأداء المالي باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على المبيعات. وتم قياس مخاطر الائتمان باستخدام نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول. وتم قياس مخاطر السيولة باستخدام نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية المقيدة في البورصتين المصرية والسعودية، كذلك وجدت أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية المقيدة في البورصتين المصرية والسعودية.

-دراسة (نادر، نهاد وجديد، صبا، 2023) بعنوان:

أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي من أجل تحديد حجم المخاطر المحتمل أن تتعرض لها المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2010-2020. واستخدم الباحث كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لقياس المتغير التابع. باستخدام نماذج Panel Data من خلال تطبيق نماذج البيانات الساكنة وهي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية. توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لمخاطر السيولة في معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لمخاطر السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية.

-دراسة (Saleh & Afifa, 2020) بعنوان:

**The Effect of Credit Risk, Liquidity Risk and Bank Capital on Bank Profitability: Evidence from an Emerging Market.**

أثر مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ورأس مال المصرف في ربحية المصرف: أدلة من سوق

ناشئة.

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ورأس مال المصارف في ربحية المصارف خلال فترة تسع سنوات (2010-2018)، وذلك من خلال تحليل بيانات تجريبية من سوق ناشئة وهي الأردن. تمّ قياس المتغير التابع من خلال معدّل العائد على الأصول ومعدّل العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة. وتمّ قياس مخاطر الائتمان من خلال نسبة مخصّصات خسائر القروض، كذلك تمّ قياس متغيّر مخاطر السيولة من خلال نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

باستخدام البيانات الزمنية المقطعية Panel Data أشارت النتائج إلى أنّ متغيرات مخاطر الائتمان والسيولة ورأس المال تؤثر على ربحية المصارف. كما وجدت أنّه يمكن لتطبيق متطلبات بازل تحسين كفاءة المصارف وزيادة ربحيتها مع حمايتها من المخاطر.

–دراسة (Al-Shrari, 2023) بعنوان:

### **The Effect of Credit and Liquidity Risks on the Financial Performance of Islamic Banks.**

**أثر مخاطر الائتمان والسيولة في الأداء المالي للمصارف الإسلامية.**

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية. ولتحقيق هدف الدراسة جُمعت بيانات الدراسة من التقارير الماليّة السنويّة الصادرة عن المصارف الإسلاميّة الأردنيّة خلال الفترة من 2012-2022. تمّ قياس المتغير التابع باستخدام معدّل العائد على الأصول، وتمّ قياس مخاطر الائتمان باستخدام نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعنّرة. كما تمّ قياس مخاطر السيولة من خلال نسبة السيولة.

تمّ استخدام نموذج الآثار الثابتة لنموذج Panel Data، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والعائد على الأصول، وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض المتعنّرة والعائد على الأصول، كذلك أشارت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة والعائد على إجمالي الأصول. وأوصت الدراسة بضرورة بذل المصارف الإسلاميّة مزيداً من الجهود لتفعيل دور إدارة المخاطر نظراً لتأثيرها في الأداء المالي.

–دراسة (Haris, Yao & Fatima, 2024) بعنوان:

### **The Impact of Liquidity risk and Credit Risk on Bank Profitability During COVID-19.**

**أثر مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان في ربحية المصرف خلال جائحة كورونا.**

الهدف من الدراسة بحث مدى اختلاف تأثير مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في ربحية المصارف خلال فترة الجائحة (من الربع الأول 2020 إلى الربع الرابع 2021) مقارنة بما قبلها (من الربع الأول 2018 إلى الربع الرابع 2019) في باكستان. ولقياس المتغير التابع تمّ استخدام كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة.

باستخدام نموذج المربعات الصغرى المجمعّة (OLS) ونماذج المربعات الصغرى ذات التأثيرات الثابتة والعشوائية لتحليل البيانات المقطعية لعينة مكونة من 37 مصرفاً في باكستان، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائية بين مخاطر السيولة وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بينما كانت العلاقة

غير دالة إحصائياً مع هامش صافي الفائدة. كذلك وجدت علاقة سلبية ودالة إحصائياً بين مخاطر الائتمان وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة.

–دراسة (Riyadi, Khim, Listari, Priadi & Muktiadji, 2024) بعنوان:

### **The Impact of Credit Risk, Liquidity Risk and Operational Risk on Banking Profitability. Case Study at KBMI Bank for Three Periods.**

أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية في ربحية المصارف – دراسة حالة على مصرف KBMI لثلاث فترات.

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية على ربحية المصارف، مع التركيز على مصرف KBMI كدراسة حالة خلال الفترة من عام 2019 حتى عام 2022. تم قياس المتغير التابع باستخدام معدّل العائد على الأصول، كما تم استخدام نسبة القروض المتعثرة لقياس مخاطر الائتمان، ونسبة القروض إلى الودائع لقياس مخاطر السيولة، ونسبة المصاريف التشغيلية إلى الدخل لقياس المخاطر التشغيلية.

باستخدام تحليل الانحدار لنموذج Panel Data أشارت النتائج إلى أنّ مخاطر السيولة تؤثر بشكل إيجابي في ربحية المصارف، وتؤثر المخاطر التشغيلية بشكل سلبي في الربحية، كذلك تظهر النتائج أهمية الإدارة الفعّالة للمخاطر في تحسين الأداء المالي للمصارف.

–دراسة (Rahadiansyah, Edwiga, and Lestari, 2025) بعنوان:

### **The Effect of Credit Risk and Liquidity Risk on Bank Profitability.**

أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في ربحية المصارف.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في ربحية المصارف المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2019-2023.

باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج Panel Data لاختبار العلاقة بين المتغيرات، أظهرت النتائج أنّ مخاطر الائتمان لها تأثير سلبي كبير في الربحية، بينما لم يكن لمخاطر السيولة تأثير يذكر، ووجدت الدراسة تأثير إيجابي لنسبة الأصول السائلة إلى الودائع وحجم المصرف في ربحية المصارف، في حين لم يكن لنمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم تأثير يذكر. كما أكدت النتائج نظرياً أهمية إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الحفاظ على الأداء المالي للمصارف.

**التعقيب على الدراسات السابقة:**

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة دراسة أهم نوعين من المخاطر المالية وذلك لتأثيرهما الكبير في ربحية المصارف، وهما مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ودراسة أثرهما في الأداء المالي للمصارف والذي يعدّ من المواضيع المعاصرة الهامة في أدبيات المحاسبة والتمويل وعلى وجه الخصوص في السنوات الأخيرة وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008. كذلك يتبين أنّه تم استخدام عدة مقاييس لقياس المتغير التابع وهي (معدّل العائد على الأصول، معدّل العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الفائدة، العائد على المبيعات، نسبة الرفع المالي)، كما تم استخدام مقاييس مختلفة لقياس مخاطر الائتمان وهي نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة ونسبة مخصصات خسائر القروض ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول. وتم قياس المتغير المستقل (مخاطر السيولة) باستخدام عدة نسب (إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة

الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة القروض إلى الودائع، نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع، نسبة الأصول السائلة إلى الودائع (إلى الودائع)، كذلك يلاحظ وجود أثر بين مخاطر الائتمان والسيولة في الربحية ولكن قد يكون إيجابي أو سلبي أو لا يوجد أثر.

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بدراسة أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف وتشكل إضافة للدراسات التي تمت في البيئة السورية بدراسة أثر هذين الخطرين في نموذج واحد، وذلك لمعرفة إذا كان هناك اختلاف في النتائج عند دراسة هذه المخاطر في نموذج واحد عن دراسة كل نوع منهما في نموذج منفصل وأسباب ذلك، وتختلف كذلك عن الدراسات السابقة باستخدام منهج BMG/ ARDL بسبب عدم استقرار متغير مخاطر الائتمان في المستوى واستقراره عند الفرق الأول.

### الدراسة النظرية

#### أولاً: مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الواسع لأداء الشركات بمختلف أنواعها، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، فهو مقياس لمدى جودة استخدام المصرف لأصوله وقدرته على توليد الإيرادات منها وقدرتها على الاستمرار والبقاء (Li and Zou, 2014)، كما يحدد الأداء المالي القدرة التنافسية وإمكانات الأعمال والمصالح الاقتصادية لإدارة الشركة وموثوقية المقاولين الحاليين أو المستقبليين (Ngumo et al, 2017).

وبحسب دفاق (2017) تعدّ عملية تقييم الأداء بالنسبة للمصارف من أهم العمليات التي تمكّن من الوصول إلى معرفة واقع أداء المصارف التجارية وتحديد موقعها ضمن الهيكل المصرفي المحلي والإقليمي والدولي، فمهما كان متاحاً لها من موارد مختلفة فلا يمكن استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومنطوية وجيدة. ووجد المرسومي (2017) أنّ الأداء المصرفي هو النتيجة النهائية لنشاط المصرف المقيّمة بمقاييس يمكن من خلالها معرفة ما تم تحقيقه من أهدافه الفعلية ومقارنتها مع الأهداف المخططة.

وبين Odekina (2019) أنّ الأداء المالي مقياس يتم استخدامه لقياس الصحة المالية للشركة خلال فترة زمنية معينة، وهو نتيجة لكيفية استخدام أصول الشركة خلال تلك الفترة فهو يشير إلى الدرجة التي يتم بها تحقيق الأهداف المالية، وهو مجموعة من البيانات التي تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة، والوسيلة المستخدمة لتوصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية هي التقارير المالية، ويجب أن تكون المعلومات الواردة في هذه التقارير مناسبة وموثوقة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة (Nahas, 2021). كما يرى Annah (2022) بأنه مدى قدرة الشركة على خلق القيمة من خلال استغلال الموارد المالية المتاحة في تحقيق الأهداف المالية بأقل التكاليف. كما أنّه مقياس ذاتي لكيفية استخدام المصرف لأصوله من أسلوبه الأساسي في العمل، وقدرته على توليد الإيرادات منها (Muhoho, 2023).

#### العوامل المؤثرة في الأداء المالي المصرفي

يتأثر الأداء المصرفي بمجموعة من العوامل وتقسّم إلى:

##### 1-عوامل البيئة الداخلية: تقسم بدورها إلى الهيكل التنظيمي والتكنولوجي

• **الهيكل التنظيمي:** يمثل الهيكل التنظيمي الإطار العام للمصرف الذي تتحدّد بموجبه الإدارات والتقسيمات التنظيمية والوحدات العاملة فيها التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف المطلوبة بالمصرف. (الطائي وشكرجي، 2021)

• **التكنولوجيا:** يرى Haegel et al<sup>2</sup> (2007) بأن التكنولوجيا هي مجموعة من الأدوات المتطورة والمهمة التي تجعل المصرف أكثر فعالية وكفاءة وتساعد في استثمار الفرص وفهم التحديات بشكل أفضل، لذلك من المهم لأي مصرف أن يعلم كيف يستخدم الأدوات التكنولوجية المتوفرة لديه، وتحديد نوع التكنولوجيا المتناسق مع طبيعة أعماله والمنسجمة مع أهدافه، لأن التكنولوجيا من أبرز المزايا والتحديات التي تواجه العمل المصرفي بصفة عامة (الطائي وشكرجي، 2021).

## 2- عوامل البيئة الخارجية:

تتضمن جميع العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للمصرف، والتي تقع خارج سيطرتهم ويصعب التحكم بها، ومن أهم تلك العوامل:

• **العوامل القانونية والسياسية:** أي الظروف القانونية والسياسية القائمة في هذا البلد الذي تقيم فيه المصارف، والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في هذا البلد. وبحسب السوق (2017) تؤثر هذه العوامل بدرجة كبيرة في ربحية المصارف حيث تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي والحفاظ على سلامته المالية وحماية أموال المودعين وهذا ما يشكل التزامات إضافية على بعض المصارف تتمثل في القيود التي تُفرض على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة وحركة الودائع ومقدار السيولة النقدية التي يتوجب على المصرف التجاري الاحتفاظ بها وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

• **العوامل الاقتصادية:** تشمل طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومدى انعكاسه في الأنشطة المصرفية والموارد المتاحة في هذا البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة. وترى بن جازية (2019) أن العوامل الاقتصادية من أكثر العوامل تأثيراً على المؤسسة الاقتصادية لكون المحيط الاقتصادي هو مصدر مختلف مواردها والمستقبل لمختلف منتجاتها، ومن بين هذه العوامل الفلسفة الاقتصادية للدولة، سياسة التجارة الخارجية، معدلات التضخم وأسعار الفائدة.

• **العوامل الاجتماعية والثقافية:** وفقاً للطائي وشكرجي (2021) يمكن أن يشكل العامل الاجتماعي والثقافي عائقاً أمام تحسين الأداء المالي للشركة نظراً للوزن الذي تحتله في محيط الشركة وقوة تأثيره، فمثلاً ثقافة المجتمع قد تمنع من انتشار منتجات الشركة مما ينعكس سلباً على أدائها المالي.

## ثانياً: مفهوم مخاطر الائتمان

تعدّ مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه المصارف، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ منح الائتمان هو أحد مصادر الدخل الرئيسية في المصارف التجارية (Spuchlakova, Valaskova and Adamko, 2015)، وتتسبب هذه المخاطر بالنسبة للمصرف من احتمال عدم قيام العميل بدفع الفائدة المستحقة على القرض أو القرض نفسه، وقد تكون هذه المخاطر هي الأكثر أهمية من حيث الخسائر المحتملة، لأنها تؤثر بشكل مباشر على ربحية المصرف واستقراره المالي، حيث يؤدي تخلف عدد قليل من العملاء الرئيسيين عن السداد إلى خسائر مالية كبيرة وفي الحالات القصوى قد تتسبب في إفلاس المصرف. ولهذا السبب تعدّ إدارة مخاطر الائتمان بالغة الأهمية لنمو المصارف والحفاظ على استقرار قروضها وضمن سلامة أموال المودعين (Tefera, 2011).

<sup>2</sup> نقلاً عن (الطائي وشكرجي، 2021)

ويبين Paul and Musiega (2020) بأن مخاطر الائتمان تؤثر على قدرة المصارف على العمل لأنها تشكل تهديداً مباشراً لملاءة المصرف، ومستوى خسارتها مرتفع مقارنةً بالمخاطر الأخرى التي يمكن أن تواجه المصرف. ويرى Agyepong (2015) أن المصارف تقبل مخاطر الائتمان عندما تعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمقترضين، وتشير الدراسات التي أجريت على الأزمات المصرفية إلى أن العنصر الأكثر تسبباً في فشل المصارف كان ضعف جودة الائتمان. لذلك يجب أن تقوم المصارف بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، وتحديد ما إذا كانت تحتفظ برأس مال كافٍ لمواجهة هذه المخاطر وما إذا كانت تحصل على تعويضات كافية عن المخاطر التي يتعرّض لها (Munangi and Sibindi, 2020).

عرّفت لجنة بازل (2000) مخاطر الائتمان بأنها: "عدم قدرة المدين أو الطرف المقابل على الوفاء بالتزام محدد مسبقاً وفقاً للشروط المتفق عليها" (BIS,2000,P5). وبالتالي فإن مخاطر الائتمان تعني أن المدفوعات قد تتأخر أو قد لا تتم على الإطلاق مما يؤدي إلى مشاكل في التدفق النقدي والتي قد تؤثر على سيولة المصرف.

كما تم تعريفها بأنها "المخاطر التي قد يؤدي التغيير غير المتوقع في الجدارة الائتمانية للطرف المقابل إلى تغيير غير متوقع مماثل في القيمة السوقية للتعرض الائتماني المرتبط به". (Togtokh,2012)

ويمكن تعريفها بأنها المخاطر الناتجة عن عدم سداد العملاء للمبالغ الأساسية والفوائد المستحقة على القروض أو كليهما، ويعتقد أن المصارف تستخدم نظاماً خاصاً بها تقوم من خلاله بترتيب عملائها حسب قدرة كل منهم على السداد، فيحدد لكل عميل وزن خاص به يشير إلى المخاطر المتمثلة في عدم سداد الديون أو الفوائد المستحقة عليه (عثماني وبن الشيخ، 2022).

### أنواع مخاطر الائتمان

تتعرض المصارف التجارية أثناء منح القروض إلى المخاطر الائتمانية، ويوجد عدة أشكال لهذه المخاطر وفيما يلي شرح لبعض هذه المخاطر:

1 مخاطر التخلف عن السداد Default Risk: تعني عدم رغبة أو عدم قدرة المقترض أو الطرف المقابل على سداد دينه في الوقت المناسب، ويتحمل المستثمر نتيجة ذلك خسارة تعادل المبلغ المستحق على الطرف المقابل مطروحاً منه أي مبلغ استرداد يسترجعه المستثمر نتيجة للتخلي أو التصفية. ويتم قياسه بواسطة احتمالية التخلف عن السداد التي تأخذ القيمة بين 0 و 1. وترتبط مخاطر عدم السداد بالقروض المباشرة التي تفرض على المدينين تسديد ديونهم حسب شروط متفق عليها سابقاً، كذلك ترتبط بالقروض غير المباشرة التي تتطلب ضمان من المدين (Agyepong, 2015).

2 مخاطر الهجرة Migration Risk: يرى Togtokh (2012) أن مخاطر الهجرة هي المخاطر المرتبطة بتدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وتُعرف بمخاطر خفض التصنيف أي احتمال انخفاض التصنيف الائتماني للأصول المعرضة للخطر.

3 مخاطر الانتشار Spread Risk: يحدث هذا الخطر نتيجة تضمين المراكز المعرضة لمخاطر الائتمان في دفتر التداول والتي تم تقييمها بأسعار السوق، وبعد ذلك يتم نشر هذا الائتمان للمستثمرين وقد يتبين أنه ليس مرتفعاً بما فيه الكفاية لتبرير الاستثمار به دون بقية الاستثمارات ذات مخاطر التخلف عن السداد، ومن ثم يتم إعادة تقييم الائتمان الحالي أو تخفيض قيمته، وقد ينتج عن ذلك توليد إيرادات (زايد، إبراهيم والبسطويسي، 2023).

4 مخاطر الاسترداد Recovery Risk: تشير إلى خطر أن يكون معدّل الاسترداد الفعلي المقدر للطرف المقابل المعسر أقل من المعدّل المقدر في الأصل. أي يحدث في حالة التخلف عن السداد، ويكون المبلغ المسترد أقل من المبلغ المستحق. وقد يكون ذلك بسبب أنّ عمليّة التصفية تستغرق وقتاً أطول من المتوقّعة (العلي، 2021).

5 مخاطر ما قبل التسوية Pre-Settlement Risk: تعدّ أحد أشكال مخاطر الطرف المقابل، وتشير إلى الخسارة المحتملة بسبب تقصير الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية خلال فترة المعاملة، أي تخلف الطرف المقابل عن سداد القرض أو السندات أو الفشل في سداد المشتقات المالية، وتستمر هذه المخاطر لفترة طويلة قد تكون سنوات، بدءاً من توقيع العقد وحتى تاريخ تسوية المعاملة النهائي، وتتضمّن هذه المخاطر عنصرين رئيسيين هما قيمة التعرّض المستقبلي المحتمل، وقيمة التعرّض الحالي (Wybieralski, 2024).

6 مخاطر الدولة Country Risk: يشير شققة وآخرون (2020) إلى أنّ مخاطر الدولة هي المخاطر التي لا يتمكّن الطرف المقابل من سداد التزاماته وذلك بسبب عوامل سياسية وتشريعية، أي تحدث في حال تعامل المصرف مع عملاء تكون الأوضاع والظروف السائدة في بلدانهم غير مستقرّة منها الظروف السياسيّة والاقتصاديّة، وذلك يكون بعدم القدرة على ملاحقة المدين قانونياً، أو تتمثّل المخاطرة بانخفاض عملة البلد نتيجة للظروف السائدة فيه.

#### الإطار النظري للعلاقة بين مخاطر الائتمان وأداء المصارف التجارية:

يتسبب الاختيار السيء للمقترضين على المدى الطويل في تدهور الجدارة الإجمالية لمحافظ القروض المصرفية، وتؤدي القروض السيئة إلى تراكم القروض المتعثّرة والتقليل من عوائد الفائدة، ممّا يؤدي إلى انخفاض رأس مال المصارف، وينتج عن ذلك صعوبة في منح الائتمان ممّا يؤثر بشكل سلبي على ربحية وأداء المصارف (أحمد وبقبق، 2024)

وينتج عن القروض المتعثّرة أزمة سيولة في القطاع المصرفي، حيث يعجز المصرف عن سداد أموال المودعين عند طلبها، الأمر الذي يجبر المصارف على تشكيل لجان لتحصيل ديونها ومراقبتها ممّا يزيد التكاليف المترتبة على المصارف، لذلك سيكون على المصارف الاحتفاظ بمخصّصات من حقوق الملكية لمواجهة خسائر قروضها المتعثّرة، وبالتالي تخفض حصة حقوق الملكية التي تعدّ أحد مكونات كفاية رأس المال، والتي بدورها تؤثر على ربحية المصارف (Singh and Sharma, 2018).

كما تؤدي زيادة مخاطر الائتمان المتمثلة بزيادة عدد القروض المتعثّرة، إلى فقدان المصارف لثقة مودعيها وخسارتها لتعاملاتها معهم، ويزداد السحب من الودائع وتراجع عمليات الإيداع في المصارف سواء كانت بالعملة المحليّة أو العملة الأجنبيّة، الأمر الذي يؤثر على ربحية المصارف. كما ينتج عن زيادة حجم القروض المتعثّرة تدهور الجدارة الائتمانية للمصرف فتتشدّد المصارف الأخرى في منح الائتمان لهذا المصرف، وقد يتعرّض المصرف لنفس الموقف عند لجوئه للاقتراض من المصرف المركزي (عثماني وبن الشيخ، 2022).

كذلك ينتج عن تفاقم مشكلة القروض المتعثّرة تراجع دور المصرف في دعم عملائه المتخلفين عن السداد وإصلاح الخلل في هياكلهم التمويلية، بالإضافة إلى فقدانه لقدرته على منح الائتمان ينتج عنها مشاكل في السيولة، كذلك تهدّد سمعة المصرف واستقراره مما يشكل خطراً على مسار عمله. وفي هذا السياق قد يقوم

المصرف ببيع بعض مكونات محفظة الأوراق المالية لتوفير السيولة اللازمة لإنقاذ عملائه من التعثر، أو من خلال تقديم ضمانات عينية مثل السندات للاقتراض من المصرف المركزي، أو إعادة شراء أدوات الخزينة لتوفير السيولة الضرورية للتعويض عن تعثر العملاء (عثماني وابن الشيخ، 2022)

يؤدي تراكم القروض المتعثرة على مستوى المصرف إلى سحب موجوداته لدى المصارف الأخرى لمواجهة طلبات السحب من المودعين، أو تقديم تمويلات إضافية لعملائه، الأمر الذي يشكل مؤشراً سلبياً لهذا الحساب سواء على مستوى المصارف المحلية أو المصارف الخارجية (عولا وقادر، 2024).

### ثالثاً: مفهوم مخاطر السيولة

تعّد مخاطر السيولة من المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تواجه قطاع المصارف ويمكن أن يمتد أثرها لتشمل احتياطات والتزامات المصارف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وقد تزايدت أهميتها نتيجة حدوث الأزمات المالية العالمية وبشكل خاص أزمة المصارف عام 2008 والتي أثرت على المصارف في معظم دول العالم (الخبينة وضاهر، 2015). وتتسبب مخاطر السيولة عند عدم وجود سيولة كافية لتغطية التزامات المصارف قصيرة الأجل المستحقة وأية تدفقات نقدية خارجة غير متوقعة، فعندما تفشل المصارف في إدارة أصولها والتزاماتها بفعالية، قد تفشل كذلك في الحفاظ على سيولتها (أي قدرتها على الاستجابة لأي إيداعات أو سحبات إضافية أو تلبية أي متطلبات مالية أخرى) مما يؤدي إلى حدوث مخاطر السيولة (Tarigan & Tandeas, 2022)

وأشار (Rahadiansyah et al. 2025) أن نقص السيولة يحدث عندما لا تمتلك الشركة أموالاً كافية لتسوية التزاماتها تجاه الدائنين دون تكبد خسائر غير مقبولة، فتنشأ مخاطر السيولة عندما تُبدي إدارة المصرف عن قلقها حول قدرتها على سداد الديون المستحقة للدائنين، وعندما يحدث ذلك قد يشير إلى أن الشركة في حالة إفلاس. فقد يخسر المصرف عدداً من عملائه بسبب عدم توفر السيولة الكافية أو عدم تمكنه من تلبية طلبات السحب في الوقت المحدد، وفي الحالة المعاكسة قد يحتفظ المصرف بسيولة فائضة عن حاجته، مما يؤثر بشكل سلبي في ربحية المصارف. وبحسب حمد وناجي (2017) هناك عدّة أسباب لحدوث مخاطر السيولة ومن أهمها عدم التوازن بين نمو التزامات الشركة وأعباء خدماتها، وضعف تخطيط السيولة الذي ينتج عنه عدم التماثل بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق، والتحوّل المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية بالإضافة إلى الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

وقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر السيولة بأنها: "عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته النقدية عند استحقاقها أو تمويل الزيادة في أصوله، أو الحصول على السيولة الكافية بتكلفة معقولة، وخاصة خلال أوقات الضغوط الشديدة، مما يُهدّد استمرارية أعماله ووضعه المالي" (BCBS, 2014)

كما يمكن تعريفها بأنها احتمال تعرّض الشركات وخاصة المؤسسات المالية لعدم القدرة على توفير الموارد النقدية الكافية أو الحصول على التمويل اللازم في الوقت المناسب وبكلفة معقولة، مما يجعلها تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها التشغيلية والمالية في الوقت المناسب (Drehmann & Nikolaou, 2013).

وتواجه المصارف نوعين من المخاطر وهما مخاطر سيولة التمويل ومخاطر سيولة السوق، وتشير مخاطر سيولة التمويل إلى عدم قدرة المصرف على التعامل بكفاءة مع أي تدفقات نقدية متوقعة أو غير متوقعة، أي عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب. أما خطر سيولة السوق يحدث عندما لا تتمتع الأداة المالية بسيولة سوقية جيدة أي لا يمكن تداولها بسهولة وسرعة في السوق (Scannella, 2016).

### الإطار النظري للعلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي:

يشكل الاعتماد على التمويل الخارجي مثل التمويل طويل الأجل والأصول السائلة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في مخاطر السيولة التي تواجه المصارف، ففي ظل ارتفاع تكاليف الأموال، تواجه المصارف التي تعتمد بشكل أكبر على مصادر التمويل الأقل استقراراً أو التي تحتفظ بأصول سائلة تحديات مضاعفة تؤدي إلى انخفاض عوائد استثماراتها والتقليل من ربحية المصارف (Bragaglia et al, 2026).

وأشار Sathyamoorthi et al (2020) في دراستهم التي تم تطبيقها على المصارف التجارية في بوتسوانا من عام 2011 حتى عام 2019 إلى عدة مؤشرات تستخدم لإدارة مخاطر السيولة، وقد وجدت علاقة إيجابية وهامة لكل من نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول مع مؤشرات الأداء المالي (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) أي مع زيادة هذه النسب يتحسن الأداء المالي للمصارف التجارية. أما نسبة القروض إلى الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى الودائع أظهرت علاقات سلبية مع مؤشرات الأداء المالي، أي أن زيادة هذه النسب تؤثر على الأداء المالي بشكل سلبي. ويتم تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال التوازن بين الوساطة المالية من خلال تحويل الودائع إلى قروض، وبين الحفاظ على السيولة من خلال امتلاك أصول سائلة يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد، وذلك لتحسين الأداء المالي للمصارف. كذلك توصلت الدراسة إلى أن نسبة الأصول السائلة إلى الودائع تعدّ عنصراً هاماً في إدارة السيولة حيث تساعد المصارف على ضمان امتلاكها أصولاً سائلة كافية لتغطية عمليات سحب الودائع المختلفة.

ويبين Matey (2021) أن مخاطر السيولة أحد الأسباب الرئيسية لفشل المصارف، ويحدث خطر السيولة عند وجود سحبيات مفرطة دون وجود احتياطات كافية، وتشكل هذه المخاطر تهديداً خطيراً للقطاع المصرفي، فيفشل المصرف في الحفاظ على جودة أصوله وتحقيق أرباح عالية وتوفير رأس مال كافٍ عندما يعاني من سوء إدارة السيولة، مما يلحق ضرراً بسمعة المصارف وأدائها وهيكل ربحيتها.

### النتائج والمناقشة:

#### الدراسة العملية

#### التحليل الوصفي Descriptive Analysis

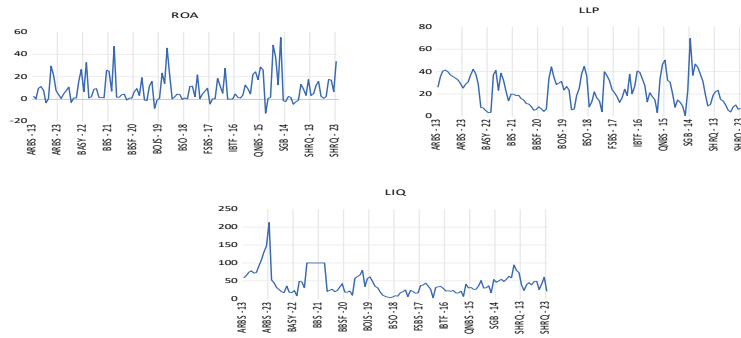
تم إجراء مجموعة من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث، وتمثلت هذه الأساليب بالمتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري والقيم الأعلى والقيم الأدنى ومعامل الالتواء ومعامل التقلطح.

الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

	ROA	LLP	LIQ
Mean	8.968481	23.07611	43.38045
Median	4.472408	22.09972	34.64202
Maximum	54.98510	69.56320	212.7962
Minimum	-12.57829	0.682598	2.831701
Std. Dev.	12.07978	13.36435	32.92826
Skewness	1.525432	0.401171	1.846674
Kurtosis	5.423010	2.734055	8.249682
Jarque-Bera	76.52621	3.602170	207.7165
Probability	0.000000	0.165120	0.000000

يتبين من الجدول (1) أنّ الوسيط اقل من الوسط الحسابي لدى جميع المتغيرات، ومؤشر التقلّح لكل من ROA و LIQ أكبر من 3% أي أنّ هذين المتغيرين لا يتبعان التوزيع الطبيعي، ويشير إلى ذلك أيضاً اختبار Jarque-Bera وهذا أمر متوقّع في سياق بيانات السوق المالية، لأن معظم متغيرات Panel Data المستمدة من بيانات السوق المالية لا تتبع التوزيع الطبيعي. أما متغير LLP يتبع التوزيع الطبيعي كون مؤشر التقلّح يساوي 3%، ويشير إلى ذلك اختبار Jarque-Bera حيث بلغ 16% أكبر من 5%. وقد بلغ الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول 12.08% أي أنّ العائد كان متقلّباً، كما بلغ لمخصصات خسائر القروض 13.36% ويعبّر عن عدم تجانس المصارف، ويتبين من الجدول كذلك وجود تشتت لنسبة السيولة حيث بلغت 32.92%، إذ تعبّر عن تباين سياسات المصارف في منح القروض عبر الزمن.



الرسم البياني (1) للمتغيرات (ROA, LLP, LIQ)

كذلك يظهر من الرسم البياني (1) ومن الجدول (1) أنّ أعلى قيمة لمعدّل العائد على الأصول تعود إلى بنك قطر الوطني عام 2023 وقد بلغت 55%، وتشير إلى كفاءة إدارة هذا المصرف في استخدام الموارد المتاحة وقدرتها على تحقيق الأرباح. وتعود أقل نسبة لنفس المصرف في عام 2017 بنسبة -13%، أي أنّ المصرف لم يستغل الموارد المتاحة لديه في تحقيق الأرباح، بل تسببت في تآكل رأس المال. وكانت أعلى قيمة لمتغير مخصصات خسائر القروض 70% لمصرف سورية والخليج عام 2014 وهي مؤشر سلبي على جودة محفظة القروض لهذا المصرف

وهناك زيادة في المصروفات مما يُقلّل من الأرباح، وكانت أقل قيمة 1% لبنك قطر الوطني عام 2023، أي أنّ المصرف لديه ثقة في قدرة عملائه على السداد ومصروفات المخصّصات منخفضة. وكانت أعلى نسبة سيولة 213% من نصيب البنك العربي-سورية عام 2023، وهي نسبة مرتفعة جداً فالمصرف يقوم بإقراض الأموال التي لديه وهي غير كافية لتمويل القروض فيقوم بالاقتراض من مصادر أخرى لتمويلها. ولكن قد تتسبّب هذه النسبة العالية في حدوث مخاطر سيولة إذا حدث إقبال كبير من المودعين لسحب أموالهم، وقد يتسبّب ذلك بالضغط على الاحتياطي. وبلغت أقل نسبة عام 2022 لمصرف فرنسبنك سورية (3%) وهي نسبة منخفضة جداً، أي أنّ هذا المصرف لديه ودائع كثيرة ولكنّه لا يوظّفها في الإقراض بشكل كافٍ، وبالتالي ينتج عنها ضعف الربحية بسبب عدم تحقيق عائد من منح الائتمان.

### الارتباط المقطعي في المتغير Cross- Section Dependence

يتم القيام بهذا الاختبار من أجل تقدير نموذج Panel Data الصحيح إذ يؤدي تجاهل هذا الاختبار إلى استنتاجات مضلّة وغير موثوقة، يتم من خلاله معرفة إن كان هناك ارتباط مقطعي أم لا بين المتغيرات. ويحدث الارتباط المقطعي عندما تكون الوحدات المختلفة (هنا المصارف) في نفس الفترة الزمنية مرتبطة مع بعضها البعض.

الجدول رقم (2) نتائج الارتباط المقطعي

Null hypothesis: No cross_ section dependence (correlation)						
	ROA		LLP		LIQ	
Test	statistic	prob	statistic	prob	statistic	prob
Pesaran CD	18,87586	0,000	14.08007	0.000		
Preusch-Pagan LM					127,6655	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

تشير النتائج في الجدول (2) إلى وجود ارتباط مقطعي في المتغير لجميع المتغيرات المدروسة حيث كانت المعنوية أقل من 5%، وقد يعود ذلك بالنسبة لمتغير العائد على الأصول إلى أسباب تتعلّق بطبيعة إعداد التقارير الماليّة للمصارف، فجميع المصارف ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وقد يكون السبب استخدام محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية فتؤدي أي تقلبات في الأسواق إلى انعكاس مباشر ومتزامن في قوائم دخل جميع المصارف.

وبالنسبة لمتغير مخصصات خسائر القروض قد يعود السبب إلى استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وخاصةً بعد تطبيق المعيار الدولي IFRS 9، بالإضافة إلى خضوع المصارف لنفس البيئة التنظيمية والرقابية يدفعها إلى زيادة مخصصاتها في نفس الفترة المحاسبية.

وتعود أسباب وجود ارتباط مقطعي في متغير السيولة إلى الطبيعة الموسميّة للودائع إذ تزداد في نهاية الفترات الماليّة لجميع المصارف، ممّا يؤثر على مقام النسبة بشكل متساوي، كما أنّ سلوك المصارف في توزيع الأرباح أو الاحتفاظ بها يؤثر على اعتمادها على الودائع كمصدر للتمويل. وأحد الأسباب قد يكون بسبب تغيير في نسبة الاحتياطي الإلزامي من قبل المصرف المركزي، ممّا يؤثر على قدرة المصارف في تحويل الودائع إلى قروض، الأمر الذي ينعكس على نسبة السيولة لديها بشكل متزامن.

### اختبار استقرارية المتغيرات (اختبار جذر الوحدة Unit Root Tests)

يعدّ تحديد ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم غير مستقرة أمراً مهماً لإجراء مجموعة من التحليلات الاقتصادية، إذ يتم إجراء اختبار جذر الوحدة لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا. نستخدم اختبار جذر الوحدة مع الارتباط المقطعي unit root tests with cross-sectional dependence بالاعتماد على نتيجة الاختبار السابق، للتأكد من استقرارية السلسلة.

الجدول رقم (3) نتائج اختبار جذر الوحدة

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran_ CIPS						
CIPS unit root test						
Null hypothesis: Unit Root						
Test	ROA		LIQ		LLP	
	t-test	p-value	t-test	p-value	t-test	p-value
CIPS	-328,4083	< 0.01	-5.69590	< 0.01	-0.39877	> 0.10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

نجد من الجدول (3) أنّ كل من ROA, LIQ مستقرين عند مستوى معنوية 5%، إذ أنّ القيمة الاحتمالية هكذا تظهر القيمة ضمن برنامج Eviews  $P\text{-value} < 0.01 \leq 5\%$ ، بالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرضية البديلة بأنّ هذين المتغيرين مستقرين في المستوى عند مستوى معنوية 5%.

أما المتغير LLP غير معنوي عند مستوى معنوية 5%، إذ أنّ القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم بأنّ المتغير غير مستقر في المستوى ونقوم بإعادة الاختبار عند الفرق الأول.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير LLP عند الفرق الأول

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran_ CIPS		
CIPS unit root test		
Null hypothesis: Unit Root		
CIPS	LLP	
	t-test	p-value
	-4.01754	< 0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

يُظهر الجدول (4) أنّ متغير LLP معنوي عند مستوى معنوية 5%، إذ أنّ P-value أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرضية البديلة بأنّ المتغير مستقر عند الفرق الأول.

### تقدير النموذج الملائم

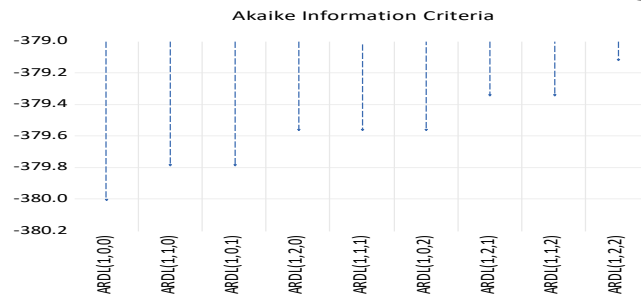
عند إجراء اختبار جذر الوحدة تبين أنّ المتغير LLP مستقر عند الفرق الأول. وفي هذه الحالة عند التعامل مع بيانات مستقرة في المستوى أو مستقرة عند الفرق الأول أو مزيج من كليهما، يفضّل استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (Nkoro & PMG/ ARDL-Pooled Mean Group/ AR Distributed Lag Models (Uko, 2016)

## الجدول رقم (5) توصيف نموذج الدراسة

Dependent Variable: D(ROA)
Method: ARDL
Sample: 2015-2023
Included observations: 99
Number of cross-sections: 11
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LLP LIQ
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 9
Selected models: PMG(1,2,2)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

تم وضع الجدول (5) لتوصيف سبب اختيار هذا النموذج بناءً على مخرجات برنامج Eviews 13، إذ يظهر هذا الجدول أن النموذج المستخدم في الدراسة هو PMG/ ARDL، فقد تم تقدير النموذج مع الاتجاه Trend ولكن أظهر عدم معنويته حيث كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5%، لذلك تم تقدير النموذج مع قاطع وبدون اتجاه Constant and no trend. وتم اختيار الإبطاءات للمتغير التابع 1 (تم اختيار الإبطاء للمتغير التابع 2 وهو الحد الأعلى الذي يسمح به البرنامج ولكن أظهر البرنامج خطأ لذلك تم اختيار الإبطاء 1) وللمتغيرات المستقلة 2، بسبب كون البيانات سنوية وحجم العينة لا يسمح بأكثر من ذلك، كما أن الحد الأعلى لاختيار الإبطاءات هو 2 ولا يسمح برنامج Eviews بتقدير أكثر من 2. وبناءً على ذلك أصبحت العينة من 2015-2023، وبلغت إجمالي المشاهدات 99 مشاهدة للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية البالغ عددها 11 مصرفاً. ويتبين أنه تم اختيار النموذج بالاعتماد على معايير معلومات Akaike إذ قام بالمفاضلة بين 9 نماذج حسب عدد الإبطاءات لاختيار النموذج الذي حقق أقل قيمة من الأخطاء، ويظهر الرسم البياني (2) أن النموذج الذي حقق أقل قيمة أخطاء هو PMG(1,2,2).



الرسم البياني (2) يبين المفاضلة بين النماذج لاختيار النموذج الأفضل

## اختبار الحدود Bounds Test

نقوم باختبار الحدود للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وقد بلغت قيمة F المحسوبة 25.9 تقارنها مع قيمة الحدود من اختبار الحدود (الجدول رقم (6)) عند مستوى معنوية 5% ونلاحظ أنها أكبر من قيمة الحدود العليا 5.47 وأكبر من قيمة حالة العينات الكبرى 4.85. وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

الجدول رقم (6) اختبار الحدود Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship	
Bounds Critical Values	
	F-statistic
30	5.473
Asymptotic	4.850

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى برنامج Eviews 13

الجدول رقم (7) معاملات التأثير في الأجل الطويل

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficien t	Variable
Long-run (Pooled) Coefficients				
0.0000	-19.06177	0.026755	-0.510002	LLP
0.0007	-3.495966	0.032812	-0.114709	LIQ

المصدر: برنامج Eviews 13

الجدول رقم (8) معاملات التأثير في الأجل القصير

Short-run (Mean-Group) Coefficients				
0.0000	-7.968237	0.152582	-1.215807	COINTEQ
0.0422	2.060070	0.329870	0.679555	D(LLP)
0.8132	-0.236957	0.392559	-0.093020	D(LLP(-1))
0.0016	-3.260766	0.119156	-0.388540	D(LIQ)
0.3432	-0.952728	0.150932	-0.143798	D(LIQ(-1))
0.0000	5.003300	6.250345	31.27235	C
			-261.2104	Log-Likelihood:

المصدر: Eviews 13

من الجدول رقم (8) معاملات التأثير في الأجل القصير، نجد أن معامل تصحيح الخطأ COINTEQ سالب - 1.21 ومعنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0% Prob وهي أقل من 5%، أي هناك تصحيح للأخطاء (الانحرافات) في الأجل القصير للوصول إلى علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان) والمتغير التابع (الأداء المالي)، وهذه السرعة تتمثل ب 121% أي أن المتغيرات المستقلة بحاجة إلى ثلاثة أرباع السنة تقريباً لتصحيح الانحرافات في الأجل القصير للوصول إلى علاقة مع المتغير التابع في الأجل الطويل. أي هناك علاقة بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل.

#### مناقشة نتائج النموذج:

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، نقوم بتفسير العلاقة في الأجل الطويل فنلاحظ من الجدول رقم (7) أن نسبة السيولة تؤثر سلباً في العائد على الأصول عند مستوى دلالة إحصائية 5%، أي أن كل زيادة في نسبة السيولة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على الأصول بمقدار 0.11% وبالتالي نرفض الفرضية الثانية لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. ونقبل الفرض البديل بوجود أثر لمخاطر السيولة في الأداء المالي وهنا الأثر

سلبية. وتختلف هذه النتيجة مع الدراسات التي تمت في البيئة السورية دراسة (زاهر وآخرون، 2020) التي وجدت أثر إيجابي لمخاطر السيولة في معدّل العائد على الأصول، ودراسة (نادر وجديد، 2023) التي توصلت إلى عدم وجود أثر لمخاطر السيولة في الأداء المالي المُقاس بالعائد على الأصول. وقد يعود السبب في ذلك إلى احتفاظ المصارف بنسبة سيولة مرتفعة أي أنّ جزء من أصولها غير مستغل في الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية إضافة إلى التحفّظ المفرط ممّا يمنع من اغتنام فرص النمو التي تزيد العائد، وقد يكون السبب الامتثال للقيود التنظيمية (حسب اتفاقية بازل) التي يتوجّب على المصارف الاحتفاظ بها لتجنب الإفلاس والوقوع في الأزمات.

كما نجد من الجدول رقم (7) أنّ نسبة مخصّصات خسائر القروض تؤثر سلباً في العائد على الأصول عند مستوى دلالة احصائية 5%، أي أنّ كل زيادة في نسبة مخصّصات خسائر القروض بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض في معدّل العائد على الأصول بمقدار 0.51% وبالتالي نرفض الفرضية الأولى أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والأثر هنا سلبي. وتختلف نتائج هذه الدراسة عن دراسة (شقفة وآخرون، 2020) التي تمت في البيئة السورية والتي توصلت إلى وجود أثر معنوي طردي لمخاطر الائتمان في العائد على الأصول، وقد يعود ذلك إلى زيادة نسبة المتعثرين عن السداد خاصة في ظل الأزمة التي عاشتها سورية خلال السنوات الماضية بالإضافة إلى أزمة كورونا عام 2020 والتي أثّرت في أغلب المجالات. كما أنّه كلما زادت المخصّصات التي يحتفظ بها المصرف ينخفض صافي دخله التراكمي، وبالتالي ينخفض متوسط العائد على الأصول.

من الجدول (8) نجد أنّ الأثر قصير الأجل لنسبة السيولة في العائد على الأصول أثر سلبي ومعنوي وقد يكون السبب قيود تنظيمية إذ تتطلّب لجنة بازل من المصارف الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأصول السائلة عالية الجودة خلال 30 يوماً. أو عدم قيام المصارف بتحويل الودائع إلى قروض بكفاءة، أي أنّ عوائد الإقراض أقل من تكلفة الودائع ممّا يؤدي إلى ضعف ربحية المصارف. أو بسبب خوف المصارف من الإقراض بسبب الظروف الاقتصادية، أو الطلب على القروض ضعيف.

كما نلاحظ من الجدول (8) أثر إيجابي ومعنوي لنسبة مخصّصات خسائر القروض في العائد على الأصول في الأجل القصير، وقد يكون السبب في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 والذي تطلّب من المصارف التحوّط للخسارة المتوقعة في المستقبل وليس فقط عند حدوث الخسارة. وقد يكون السبب في ذلك هو إدارة الأرباح أو أنّ المصرف قد قام بتحصيل قروض متعثّرة فينعكس ذلك كإيراد في قائمة الدخل وبالتالي يرتفع العائد على الأصول.

### التأكد من جودة النموذج

















#### اختبار الارتباط الذاتي

من الجدول (9) نلاحظ أنّ قيم الارتباطات الذاتية تتراوح بين 0.01 و0.2 وهي قيمة ضعيفة جداً، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم النموذج المقدّر، إذ أنّ الارتباط الذاتي يأخذ قيمه بين الصفر والواحد بغض النظر عن الإشارة فكلاً اقتربت القيمة من الواحد كان هناك ارتباط ذاتي وكلما اقتربت من الصفر دلت على عدم وجود ارتباط ذاتي. كذلك يتبيّن من الأشكال في الجدول (9) أنّ أغلب القيم ضمن إطار القيم الحرجة ما عدا القيمة عند الإبطاء الثالث ولكن ارتباطها ضعيف (0.2) لذلك ليس لها أثر، أي لا يوجد ارتباط ذاتي

بين البواقي. ولتأكيد هذه النتيجة تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي لمربعات البواقي إذ يبين الجدول (10) أن القيم تقع ضمن القيم الحرجة وهي ارتباطات ضعيفة، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم النموذج المقدر.

**الجدول رقم (9) نتائج الارتباط الذاتي للبواقي**

















Date: 04/08/26 Time: 19:57  
 Sample (adjusted): 2015 2023  
 Included observations: 99 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.036	-0.036	0.1288	0.720
		2 -0.177	-0.179	3.3726	0.185
		3 -0.268	-0.291	10.831	0.013
		4 -0.073	-0.161	11.392	0.022
		5 0.072	-0.067	11.938	0.036
		6 -0.050	-0.204	12.202	0.058
		7 0.044	-0.068	12.409	0.088
		8 -0.012	-0.097	12.426	0.133

المصدر: برنامج Eviews 13

**الجدول رقم (10) نتائج الارتباط الذاتي لمربعات البواقي**

Date: 04/09/26 Time: 12:32  
 Sample: 2013 2023  
 Included observations: 121

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.259	0.259	8.3407	0.004
		2 0.159	0.099	11.513	0.003
		3 0.112	0.053	13.098	0.004
		4 -0.056	-0.119	13.500	0.009
		5 0.018	0.042	13.541	0.019
		6 -0.010	-0.009	13.555	0.035
		7 -0.023	-0.009	13.626	0.058
		8 0.058	0.061	14.077	0.080

المصدر: برنامج Eviews 13

**الارتباط المقطعي في البواقي**

**الجدول رقم (11) نتائج الارتباط المقطعي في البواقي**

Series: RESID  
 Null hypothesis: No cross\_ section dependence (correlation)

Test	statistic	Prob
Preusch-Pagan LM	63.27592	0.2074
Pesaran scaled LM	0.7890	0.4301

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

من الجدول (11) نتائج الارتباط المقطعي في البواقي، يتبين من القيم الاحتمالية أكبر من 5% أي لا يوجد ارتباط مقطعي في البواقي ونقوم بهذا الاختبار لمعرفة أي اختبار استقرارية نختار (مع ارتباط أو بدون ارتباط)، وليس للحكم على جودة النموذج.

## استقرارية بواقي النموذج

الجدول رقم (12) نتائج اختبار استقرارية النموذج

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)		
Series: RESID03		
Sample: 2013 2023		
. Method	Statistic	Prob
PP - Fisher Chi-square	116.174	0.0000
PP - Choi Z-stat	-8.21293	0.0000

المصدر: برنامج Eviews 13

من الجدول (12) يتضح أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية لاختبار فيشر  $5\% < Prob 0.000$ . وبالتالي نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أنّ سلسلة البواقي مستقرة في المستوى وفقاً للنموذج المقدر. وبالتالي النموذج المقدر ملائم للدراسة.

## النتائج والتوصيات

بناءً على الدراسة العملية تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهو أثر سلبي في الأجل الطويل ولكن يصبح إيجابياً في الأجل القصير.
2. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهو أثر سلبي في كل من الأجل الطويل والأجل القصير.

استناداً إلى ما تقدم يوصي هذا البحث بما يأتي:

- 1- الالتزام بتطبيق المتطلبات المحاسبية والتنظيمية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9، اتفاقيات بازل).
- 2- إدارة مخاطر السيولة لمواجهة الالتزامات طويلة الأجل، وعدم التوسع في منح الائتمان دون وجود هيكل تمويلي مستقر لتفادي مخاطر السيولة.
- 3- إجراء المزيد من الأبحاث المستقبلية حول أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي باستخدام مؤشرات أخرى لجميع المتغيرات ومقارنتها مع نتائج هذا البحث.
- 4- إدخال متغيرات مستقلة أخرى مثل المخاطر التشغيلية، ومتغيرات ضابطة كالحجم والرافعة المالية وذلك لتفسير الأداء المالي في المصارف.

## المراجع

- احمد، فتيحة وبقيق، اسمهان. 2024، أثر القروض المصرفية المتعثرة على ربحية البنوك الجزائرية- دراسة قياسية. مجلة الابتكار والتسويق. 11 (1)، 57-77.
- بن جازية، تركية. 2019، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسات المنتجات الكهروكيميائية سوبر تيارت. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون: بتيارت.

- حمد، خلف وناجي، أحمد. 2017، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية/ دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والجامعة. (52).
- الخنيسة، خليل وضاهر، حنان. 2015، أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية". مجلة جامعة اللاذقية للبحوث والدراسات العلمية\_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. 37 (5).
- دقاق، أحلام. 2017، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة /EVA/. رسالة ماجستير. قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماه: سورية.
- زاهر، لانا؛ خلف، أسهمان ونقار، خلف. 2020. أثر مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية. مجلة جامعة حماه. 3(13).
- زايد، محمد؛ إبراهيم، محمد؛ البسطويسي، مروة. 2023، دور الإفصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. 7 (1).
- السوق، ريماء. 2017، أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية. رسالة ماجستير. قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماه: سورية.
- شقفقة، محمد؛ نقار، عثمان وخلف، أسهمان. 2020، أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية. 3(9) ، 311-325.
- الطائي، عبد الله والشكرجي، بشار. 2021، مؤشرات الربحية وأثرها في القيمة السوقية- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للمدة 2004-2019. مجلة تنمية الرافدين. 41(133) ، 288-308.
- عثماني، شروق وبن الشيخ، عائشة. 2022، أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011-2020). رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة.
- العلي، أحمد. 2021، إدارة المخاطر الائتمانية. منشورات الجامعة الافتراضية السورية: سوريا.
- عولا، أرام وقادر، نهاية. 2024، أثر القروض المتعثرة على أداء العمل المصرفي (دراسة استطلاعية لعينة من المصارف العاملة في مدينة أربيل). بحث تخرج، كلية أربيل التقنية الإدارية، جامعة أربيل: العراق.
- مرزوق، عبد العزيز؛ مراد، هبة والمسيري، محمد. 2020، تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. 6(10) ، 206-253.
- المرسومي، مروج. 2017، أثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014 (دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية). رسالة دكتوراه. قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء: العراق.

- نادر، نهاد وجديد، صبا. 2023. أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة اللاذقية للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. 45 (6) ، 196-175.
- AGYEPONG, B. 2015, *An Assessment of Credit Risk Management Practices of Agricultural Development Banks*.
- AL-SHRARI, T. 2023, *The Effect of Credit and Liquidity Risks on the Financial Performance of Islamic Banks*. *Revista Iberoamericana De Psicología Del Ejercicio Y El Deporte*. Vol.18, N.6, 662-664.
- ANNAH, G. 2022, *Risk Management and Financial Performance of Commercial Banks: A Case of Centenary Bank Kabale Branch, Uganda*. Master Thesis, Kabale University: Uganda.
- BASEL COMMITTEE ON BANKING SUPERVISION. 2000, *Principles of the Management of Credit Risk*. 1-26. <http://www.bis.org/puple/bcbs75.pdf>
- BASEL COMMITTEE ON BANKING SUPERVISION. 2014. *Basel 3: The Liquidity Coverage Ratio and Liquidity Risk Monitoring Tools*.
- BRAGAGLIA, E; CURCIO, D; GALLOPPO, G & GAIDA, R. 2026, *Funding Liquidity Regulation, Ultra- Expansionary Monetary Policy and European Banks' Profitability*. *Research in International Business and Finance*. Vol.82.
- DREHMANN, M & NIKOLAOU, K. 2013, *Funding Liquidity Risk: Definition and Measurement*. *Journal Banking and Finance*. Vol.37, 2173-2182.
- EKINCI, R and POYRAZ, E, 2019. *The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Deposit Banks in Turkey*. *Procedia Computer Science*. Vol.185, 979-987.
- GIZAW, M; KEBEDE, M & SELVARAJ, S. 2015, *The Impact of Credit Risk on Profitability Performance of Commercial Banks in Ethiopia*. *African Journal of Business Management*. Vol.9, N.2, 59-66.
- HARIS, M; YAO, H; & FATIMA, H. 2024, *The impact of liquidity risk and credit risk on bank profitability during COVID-19*. *PLoS ONE* Vol.19, N.9: e0308356. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0308356>
- LI, F & ZOU, Y. 2014, *The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks: A Study of Europe*. School of Business and Economics. Thesis, University of Umea.
- MATEY, J. 2021, *Bank Liquidity and Bank Credit Risk: Implication on Bank Stability in Ghana*. *International Journal of Scientific Research in Multidisciplinary Studies*. Vol.7,N. 4, 29-36.
- MUHOHO, K. 2023, *Relation Between Firm Characteristics and Financial Stability of Tier Three Commercial Banks in Kenya*. Master Thesis. Department of Accounting and Finance School of Business. Kenyatta University.
- MUNANGI, E; SIBINDI, A. 2020, *An Empirical Analysis of the Impact of Credit Risk on the Financial Performance of South African Banks*. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*. Vol.24, N.3, 1-15.
- NAHAS, K. 2021, *Examining the Effect of Ownership Structure on Firm Financial Performance in Egypt*. Thesis. Cardiff School of Management, Cardiff Metropolitan University
- NGUMO, K; COLLINS, K and DAVID, S. 2017, *Determinants of Financial Performance of Microfinance Banks in Kenya*. *Research Journal of Finance and Accounting*. Vol.8, N.16.

NKORO, E & UKO, A. 2016, *Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration Technique: Application and Interpretation*. Journal of Statistical and Econometric Methods. Vol.5, N.4, 63-91.

ODEKINA, I; GABRIAL, A and SOLOMON, T. 2019, *Effect of Capital Adequacy, Credit Risk and Operating Efficiency on the Performance of Commercial Banks in Nigeria. Financial Markets, Institutions and Risks*. Vol.3, N. 1, 106-114.

PAUL, S and MUSIEGA, M. 2020, *Effect of Credit Risk Management Practices on Financial Performance of Micro-Finance Institutions in Nairobi*. International Journal of Recent Research in Social Sciences and Humanities. Vol.7, N. 3, 22-39.

RAHADIANSYAH, R. B., EDWIGA, T. A., & LESTARI, H. S. 2025, *The Effect of Credit Risk and Liquidity Risk on Bank Profitability*. *International Journal of Accounting and Management Research*, Vol.6, N.2, 82–89. <https://doi.org/10.30741/ijamr.v6i2.1584>

RIYADI, R; KHIM, S; LISTARI, S; PRIADI, R & MUKTIADJI, N. 2024, *The Impact of Credit Risk, Liquidity Risk, and Operational Risk On Banking Profitability Case Study at KBMI Bank for Three Periods*. International Journal of Progressive Sciences and Technologies. Vol.45, N.2, 139-149

SALEH, I & AFIFA, M. 2020, *The effect of credit risk, liquidity risk and bank capital on bank profitability: Evidence from an emerging market*. *Cogent Economics and Finance*. Vol. 8, N.1.

SATHYAMOORTHI, C; MUPHARING, M & DZIMIRI, M. 2020, *Liquidity Management and Financial Performance: Evidence from Commercial Banks in Botswana*. International Journal of Financial Research. VOL.11, N.5. <https://ijfr.scienupress.com>

SCANNELLA, E. 2016. *Theory and Regulation of Liquidity Risk Management in Banking*. *Int. Risk Assessment and Management*, Vol.19, N.1/2.

SINGH, P & SHARMA, D. 2018, *Impact of Credit Risk on Profitability: A Study on Indian Public Sector Banks*. International Journal of Research in Economics and Social Sciences. Vol.8, N.2, 492- 498.

SPUHLAKOVA, E; VALASKOVA, K & ADAMKO, P. 2015, *The Credit Risk and its Measurement, Hedging and Monitoring*. *International Conference on Applied Economics*.

TARIGAN, L & TANDEAS, T. 2022, *The Impact of Liquidity Risk and Credit Risk On Profitability with Net Interest Margin as an Intervening Variable*. *Jurnal Ekonomi*, Vol.11, N.2.

TEFERA, T. 2011, *Credit Risk Management and Profitability of Commercial Banks in Ethiopia*. Master Thesis. Department of Accounting and Finance School of Business and Public Administration, Addis Ababa University: Ethiopia.

TOGTOKH, E. 2012, *Credit Risk Measurement: The Case Study of Mongolian Small and Medium Sized Firms*. Master Thesis. Faculty of Social Sciences, Charles University: Prague

WYBIERSKI, P. 2024, *Utilization Schemes of the Pre-Settlement Risk Limits*. *Journal of Finance and Financial Law*, Vol.2, N.42, 57-69.